IUGJEPS
Vol 28, No 4, 2020, pp 338 -359

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (2019-05-05)، تاريخ قبول النشر (2019-09-22)

أَوْجُهُ الوَقْفِ عِنْدَ قُطْرُبٍ فِي كِتَابِهِ " مَعَانِي القُرْآنِ وَتَفْسِيرِ مُشْكِلِ إِعْرَابِهِ "

اسم الباحث: حسام خليل الخوّار * 1

1 اسم الجامعة والبلد: وزارة التربية والتعليم- الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: hosam_alkhawar@yahoo.com

الملخص:

يتمحور هذا البحث حول بيان أوجه الوقْف على أواخر الكلم عند قطرب في كتابه " معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه ". وقد قام الباحث بإطلالة سريعة على الوقْف الذي يتأثر بالمعنى؛ لبيان مدلولاته وأقسامه عند علماء هذا الشّأن.

وقد تبيّن أنّ ثمّة تباينًا بين علماء النّحو والقراءات حول مسألة الوقْف على أواخر الكلم. فأظهر الباحث ذاك التباين من خلال تجلية أوجه الوقْف ودراستها، والوقوف على أقوال علماء النحو وقرّاء القراءات عليها، وبيان شائعها وشاذّها، والرّاجح منها، ومقارنتها بأقوال قطرب؛ لبيان مدى توافق قطرب مع أقوال علماء النحو وقرّاء القراءات ومدى اختلافه عنهم، والراجح من ذلك.

كلمات مفتاحية: الوقف، الرَّوم، الإشمام، الإتباع، التَّثقيل.

The Methods of pauses at Qutrob in his book "The Meanings of AL-Quran and its Grammatic Interpretation"

Abstract:

The main idea of this research is showing the methods of pauses at the end of pronounced words in Qutrob's book. The researcher take a look on the pause that affect the meaning which give parts and explanation at gramarians.

It is shown that there is a contrast between grammarian in case of pause. The researcher show the contrast through clarify and study the pauses, as well as by the assistance of grammarian sayings and the readings on them; showing the regular, irregular, preponderant and comparing them in qutrob sayings to explain if there are Cognitive Consonance or differences with other grammarians and recitation (The specialists in seven modes of recitation) and if its acceptable.

Keywords: Al Taskeen, Al Rom, Al Eshmam, Al Etba', Al Tathkel.

مقدمة:

يعدُّ الوقف من المسائل المهمَّة التي عُنِيَتْ بها كتب العلماء قديمًا وحديثًا، سواء أكان الوقف الذي يتأثر به المعنى؛ لأنَّه يبيّن مراد المتكلم بكلامه، أم الوقف على أواخر الكلم – وهو المراد في هذا البحث –.

ومن العلماء الذين كان لهم قدم السبق في العناية بالقراءات القرآنيّة وتوجيهها: قطرب في كتابه " معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه "؛ إذ بيَّن أوجه الوقف على أواخر الكلم وشائعها وشاذِّها، بناءً على شيوعه في كلام العرب وقلّته. وقد أكثر النقل عن العرب في الاستشهاد. وقد تباينت آراء علماء النحو والقراءات القرآنيّة في مسألة الوقف على أواخر الكلم ما بين وفاق وافتراق. وقطرب في كتابه تارة يوافق النحاة والقراء، وتارة يوافق النحاة ويخالف القراء، وتارة يخالف النحاة ويوافق القراء. وقد ذهب إلى كثير ممّا ذهب إليه شيخه سيبويه، ووافقه كثير من العلماء ممّن جاء بعده في آرائه وتقريراته.

فأراد الباحث – من خلال هذا البحث – تجلية مسألة أوجه الوقف عند قطرب في كتابه ودراستها، وما كان منها شائع أو شاذّ، مع بيان مدى موافقته لعلماء النحو والقراءات ومخالفته أو انفراداته عنهم.

وقد جاء البحث مقسّمًا إلى قسمين:

1. بيان المقصود بالوقف عند قطرب في كتابه.
2. دراسة أوجه الوقف عند قطرب في كتابه.

أهداف البحث ومشكلته:

يسعى الباحث لبيان أوجه الوقف على أواخر الكلم عند قطرب في كتاب "معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه "

أسئلة البحث:

1- ما دلالة الوقف عند قطرب في كتابه "معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه "؟

2- ما أوجه الوقف عند قطرب في كتابه ؟

3- ما الشائع وما الشاذّ في أوجه الوقف عند قطرب في كتابه؟ وما حقيقة ذلك؟

4- ما مدى موافقة قطرب للشائع والشاذّ في أوجه الوقف عند علماء النّحو والقراءات؟

حدود البحث:

يقتصر البحث على كتاب " معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه " لقطرب.

منهج البحث:

اتّبع الباحث في هذه الدِّراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ.

أوجه الوقف عند قطرب

الوقف في اللغة:

قال ابن فارس: " الواو والقاف والفاء؛ أصلٌ واحد يدلّ على تَمَكُّثٍ في شيءٍ ثمّ يُقاس عليه"[1].

والوقْف: مصدر وَقَفَ، "وهو خلاف الجلوس، وقف بالمكان وقْفًا ووقوفًا، فهو واقف، والجمع وُقْف ووُقوف، ويُقال: وقَفَت الدَّابةُ تقفُ وُقوفًا، ووقَّفْتُها أنا وقْفاً. ووقَّف الدَّابةَ جعلها تقف"[2].

[1] معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (135/6). وانظر: معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، لعبد العلي المسئول، ص342.

[2] لسان العرب، لابن منظور(359/9). وانظر: العين، للفراهيدي(223/5). وتاج العروس، للزبيدي(468/24). وأساس البلاغة، للزمخشري(350/2). وتهذيب اللغة، للأزهري(251/9). والقاموس المحيط، للفيروز آبادي(860/1). والمصباح المنير، للفيومي(669/2) ومختار الصحاح، للرازي، ص344.

و"الوَقْف: وقَف يتعدّى ويلزم، وإذا كان بمعنى (حبس) و(منع) فهو متعدٍّ ومصدره الوقْف، وأما اللازم فمصدره الوُقُوف"[3]. ومنه قولهم: "وقَّفْت الدّابةَ" إذا منعْتها من المشي وجعلْتها تقف[4]. ووقَّفت الدار وقْفًا حبسْتها في سبيل الله[5]. ووقَّفْتُ الرجلَ عن الشيء وقْفًا منعته عنه[6]. "والمَوْقِفُ: موضع الوُقوف حيث كان، وتوقيف الناس في الحج وُقُوفهم بالمَواقِف"[7].

ويأتي الوقْف بمعنى الدّيمومة في القيام[8]، فيقال: وقَف بالمكان وقْفًا ووُقُوفًا، إذا دام قائمًا، فهو خلاف الجلوس[9].

ويأتي بمعنى الإعلام[10]، فيقال: وقّفْتُ فلانًا على ذنبه، أطلعته عليه[11]، ووقّفْتُ القارئ توقيفًا؛ أي: علّمتُه مواضع الوقْف في القرآن[12]. والوقْف في القراءة: قطْع الكلمة عمَّا بعدها[13].

والوقف في الاصطلاح نوعان:

الأول: الوقف الذي يتأثر به المعنى، وهو متعلق بالمعنى من حيثُ تمامُهُ وعدمُهُ؛ أي معرفة ما يوقف عليه وما يُبتدأ به[14]. وهذا النوع ليس المراد في هذا البحث؛ لأنّ قطرباً لم يتطرق إلى هذا النوع فيما وقفنا عليه في كتابه معاني القرآن.

فالوقف: قطع الصوت على الكلمة زمناً يُتنفس فيه –عادة– بنيّة استئناف القراءة لا بنيّة الإعراض عنها ويكون على رؤوس الآي وأواسطها، ولا يكون في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسمًا[15].

أقسام الوقف الذي يتأثر به المعنى:

لمّا كان علم الوقف ومعرفته مبنياً على معرفة معاني الآيات وتفسيرها، اختلف العلماء في تقسيماتهم للوقف حسب اختلافهم في تحقيق المعاني، وكلّ ما ذكروه من أقسام لا يخرج بعضه عن بعض، وهو راجع إلى أربعة أقسام هي التي ذكرها أبو عمرو الداني وابن الجزري، وهي: تام، وكاف، وحسن، وقبيح.(16)

قال ابن الجزري:

وَبَعْـــدَ ما تُحْسنُ أنْ تـُجـَــوِّداً لا بدَّ أنْ تَعْـــــــرِفَ وَقْفًا وابْتِدا

---

[3] الكليات، للكفوي، ص940. وانظر: التعريفات، للجرجاني (253/1). وتاج العروس، للزبيدي(468/24). والمصباح المنير، للفيومي (686/2). والعين، للفراهيدي(223/5). وتهذيب اللغة، للأزهري (251/9). وهداية القاري، للمرصفي (368/1). وقواعد التجويد، للقارئ ص105.

[4] المصباح المنير، للفيومي (669/2). وانظر: تهذيب اللغة، للأزهري (251/9). ومختار الصحاح، للرازي، ص344.

[5] انظر: المصباح المنير، للفيومي (669/2). ومختار الصحاح، للرازي ص344. والعباب الزاخر واللباب الفاخر، للصغاني، ص636.

[6] انظر: المصباح المنير، للفيومي (669/2).

[7] مختار الصحاح، للرازي، ص344. وانظر: تاج العروس، للزبيدي (475/24). والمصباح المنير، للفيومي (669/2). والقاموس المحيط، للفيروز آبادي(860/1). ولسان العرب، لابن منظور (360/9). والعباب الزاخر للصغاني، ص636.

[8] وقوف القرآن وأثرها في التفسير، لمساعد الطيار، ص14.

[9] انظر: تاج العروس، للزبيدي (468/24).

[10] انظر: وقوف القرآن، لمساعد الطيار، ص14.

[11] انظر: العباب الزاخر، للصغاني، ص636، ولسان العرب، لابن منظور (361/9).

[12] انظر: أساس البلاغة، للزمخشري (350/2).

[13] انظر: التعريفات، للجرجاني، ص253. والتعريفات الفقهية، للبركتي، ص239. وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي(1802/2). ووقوف القرآن، لمساعد الطيار، ص14.

[14] انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (224/1). ووقوف القرآن، لمساعد الطيار، ص14.

[15] انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (224/1). والهادي شرح طيبة النشر، لمحمد محيسن (115/1). وهداية القاري، للمرصفي (368/1). ووقوف القرآن، لمساعد الطيار ص16. وقواعد التجويد، للقارئ، ص105. ومعجم مصطلحات القراءات القرآنية، لعبد العلي المسئول، ص342. والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح القاضي، ص173.

[16] قواعد التجويد، للقارئ، ص107. وانظر: المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، ص7. وهداية القاري، للمرصفي (369/1). ووقوف القرآن، لمساعد الطيار، ص154. والهادي شرح طيبة النشر، لمحمد محيسن (114/1). والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري (225/1–227).

فاللّفظُ إنْ تـــمَّ ولا تَعَلُّقـــــا تامٌّ وكافٍ إنْ بمعنـــــًى عُلِّقا
قِفْ وابْتَدِئ وإنْ بِلفظٍ فحَسَـــنْ فَقِفْ ولا تَبْدَا ســوى الآي يُسَنْ
وغيرُ ما تـــمَّ قبيـــــــحٌ ولـهُ يُوقفُ مُضْطرًّا ويُبْـــــــدا قبْلَهُ
وليسَ في القرآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبْ ولا حَـــــرامٍ غَيْرَ ما لَهُ سَبَبْ[17]

يقول عبد العزيز القارئ في قواعد التجويد: "وبتتبعي واستقرائي لكلام العلماء في هذه الأنواع، والأمثلة التي ذكروها وجدت أنّهم ينظرون إلى العبارة التي قبل موضع الوقف، والعبارة التي بعده، فيبحثون عن ثلاثة روابط أو عن أحدها وبحسب وجود شيء منها، أو وجودها كلّها يكون تحديد نوع الوقف وحكمه: الروابط اللفظية، والمعنى الخاص بكل عبارة، والسياق العام"[18].

1. **الوقف التام:**

قال أبو عمرو الداني: "هو الذي يحسُن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنّه لا يتعلق بشيء ممّا بعده، وذلك عند تمام القصص وانقضائهنّ، وأكثر ما يكون موجوداً في الفواصل ورؤوس الآي "[19].

2. **الوقف الكافي:**

قال أبو عمرو الداني: "هو الذي يحسُن الوقف عليه – أيضاً – والابتداء بما بعده، غير أنّ الذي بعده متعلّق به من جهة المعنى دون اللفظ "[20].

3. **الوقف الحسن:**

قال أبو عمرو الداني: "هو الذي يحسُن الوقف عليه، ولا يحسُن الابتداء بما بعده؛ لتعلّقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً"[21].

4. **الوقف القبيح:**

قال أبو عمرو الداني: "هو الذي لا يُعرف المراد منه، وذلك نحو الوقف على قوله: "بسم"، و"ملك"، و"رب"، و"رُسُل" وشبهه؛ لأنّه إذا وُقِف على ذلك لا يُعلم إلى أيّ شيء أُضيف"[22].

ثانياً: كيفية النطق بالحرف أو الحركة عند الوقف، وهو متعلق بكيفية الأداء، أي كيف يقف وكيف يبتدئ[23]. وهو المراد في هذا المبحث؛ لأنّه المقصود بالذكر من قول قطرب: " نُخبر عن الوقف في القرآن كلّه"[24].

فالوقف: هو قطع الصوت على الكلمة زمنًا يمكن التنفس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض عن القراءة.

---

17 متن طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ص37.

18 قواعد التجويد، للقارئ، ص107–108.

19 المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، ص8. وانظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (226/1). وهداية القاري، للمرصفي (370/1). ووقوف القرآن، لمساعد الطيار، ص154. وقواعد التجويد، للقارئ، ص108. والهادي شرح طيبة النشر، لمحمد محيسن (114/1).

20 المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، ص10. وانظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (228/1). وقواعد التجويد، للقارئ، ص109. والهادي شرح طيبة النشر، لمحمد محيسن (114/1). وهداية القاري، للمرصفي (372/1). ووقوف القرآن، لمساعد الطيار، ص159.

21 المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، ص11. وانظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (228/1). وقواعد التجويد، للقارئ، ص110. والهادي شرح طيبة النشر، لمحمد محيسن (114/1). وهداية القاري، للمرصفي (376/1). ووقوف القرآن، لمساعد الطيار، ص162.

22 المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، ص13. وانظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (229/1). وقواعد التجويد، للقارئ، ص111. والهادي شرح طيبة النشر، لمحمد محيسن (114/1). وهداية القاري، للمرصفي (382/1). ووقوف القرآن، لمساعد الطيار، ص165–166.

23 انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (224/1). وهداية القاري، للمرصفي (507/2). ووقوف القرآن، لمساعد الطيار، ص14. والهادي شرح طيبة النشر، لمحمد محيسن (358/1).

24 معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، لقطرب، ص196.

وسُمِّي الوقْف وقْفًا لأنّه ترك الحركة، وإنّما كان الأصل فيه السكون؛ لأنّ الوقْف يقتضي السكون، والابتداء يقتضي الحركة، فجعل لكلّ منهما ما يناسبه، فخصّ الابتداء بالحركة لتعذّر الابتداء بالسكون، ولما كان الوقْف محل الاستراحة ناسبه لخفّته[25]. والكلمة الموقوف عليها لا تخلو من أنْ يكون الحرف الأخير فيها صحيحاً أو معتلاً ولكلٍّ أحكامه في الوقف عليه. وهذا المقصود بذكر الوقْف هنا وهو بيان الوقْف على أواخر الكلم.

وقطرب في هذا الباب إنّما أراد الوقف على الحرف الصحيح الآخر، فبيّن أنّ الحرف الصحيح الآخر المتحرك يوقف عليه بخمسة أوجه، بقوله: " فالوقف على خمسة أوجه: على الإسكان، والإشمام، ورَوْم الحركة، والإتْباع، والتّثقيل"[26]. وقد أخذها عن شيخه سيبويه من الكتاب[27].

أمّا قول قطرب: " نُخبر عن الوقْف في القرآن كلّه "[28]. فبيّن كيفيّة الوقف على أواخر الكلم بعد ذكره لأوجه الوقف المذكورة؛ إذ إنّه لم يقتصر على بيان الوقف على الصحيح الآخر، وإنّما تعدّاه ببيان كيفية الوقف على: المعتلّ الآخر، والمنصوب المنصرف، والاسم المتصل بتاء التأنيث وغيرها، من خلال ذكره للشاهد من القرآن وبيان الوقف عليه[29] وهي تندرج تحت أوجه الوقْف التسعة التي ذكرها ابن الجزري بقوله: " فاعلم أنَّ للوقف في كلام العرب أوجُهًا متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة، وهو: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنّقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق"[30]. فكلام قطرب في الوقف قد استوعب هذه الوجوه دون الإشارة إليها.

أوجه الوقف على الصحيح الآخر عند قطرب:

أولاً: الإسكان:

وفيه حالتان:

الحالة الأولى: إذا كان الحرف الآخر صحيحاً ففيه حالتان:

1. أن يكون ساكناً في الحالين وقفاً ووصلاً؛ أي المجزوم الآخر فليس فيه إلا الوقف بالسكون كالوصل نحو: ﴿ ٱمي مي نج نحَّ [الإخلاص:3].

قال قطرب: " فأما الإسكان: إذا كان آخر الكلمة ساكناً فليس فيه إلّا الإسكان وحده، ...، فيكون في المجزوم الآخر وذلك قول الله عز وجلّ: ﴿ ٱ يم ين يى يي ﴾ [البلد:8]، إذا وقف قال: " ألم نجعلْ "، وقوله: ﴿ ٱمي مي نج نحَّ [الإخلاص:3]، لا يكون إلّا ساكنًا؛ لأنّه ساكن في الوقف إذا كان ساكنًا في الاتصال"[31].

2. أنْ يكون متحركًا وعرض عليه السكون للوقف. قال قطرب: " وأمّا ما كان متحرّكًا في الاتصال، فالإسكان فيه حسنٌ ﴿ ٱ يج ﴾ [الفاتحة:5]، وهذا زيدْ، وهذا فوجْ"[32].

---

[25] انظر: شرح طيبة النشر في القراءات، لابن الجزري (141/1). والميسر في القراءات العشر المتواترة، لمحمد خاروف، ص117-118. ومعجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، لعبد العلي المسئول، ص342.

[26] معاني القرآن، لقطرب، ص196. وانظر: الكتاب، لسيبويه (168/4و173)

[27] انظر: الكتاب، لسيبويه (168/4و173).

[28] المرجع السّابق، ص196.

[29] انظر: المرجع السابق، ص200-227.

[30] النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (120/2). وانظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (305/1).

[31] معاني القرآن، لقطرب، ص196.

[32] معاني القرآن، لقطرب، ص196.

وهنا ينبغي التنبيه في هذه الحالة إلى أنّ القرّاء يقفون عليه بخمسة أوجه في الغالب وهي: السكون المحض، والروم، والإشمام، والحذف، والإبدال[33]. أمّا الحذف فيكون في المعتلّ الآخر وغيره، وأمّا الإبدال فيكون في المنصوب المنصرف، وتاء التأنيث وغيره. وقد بسطها قطرب بعد ذكره لأوجه الوقف.

وعليه فإنّ الوقف على الصحيح المتحرّك عند القرّاء يكون بثلاثة أوجه: الإسكان، والرّوْم، والإشمام. أمّا الإتباع والتّثقيل فهي عند النّحاة، لاستعمالها في كلام العرب.

وما أراده قطرب بالإسكان: هو الإسكان المحض أو المجرد – أي المجرد من الرَّوْم والإشمام؛ لأنّ إسكان الحرف الموقوف عليه هو الأصل في الوقف، وأمّا غيره من الروم، والإشمام: ففرع عن الإسكان.

كما بين ذلك الشاطبي في متنه بقوله:

والإسكانُ أصْلُ الوَقْفِ وَهْوَ اشتقاقُهُ مِنَ الوقْف عَنْ تحريكِ حرفٍ تعزّلا[34].

وأما قول قطرب: "الإسكان فيه حسن"[35] فعلى سبيل الوجوب استحسانًا، إذ الواجب يقال له حسن[36].

الحالة الثانية: إذا كان الحرف الآخر معتلاً: فإمّا أنْ يكون ألفًا أو واوًا أو ياءً وهي حروف المدّ.

وهذه الحالة لم يُدْخِلْها قطرب تحت هذا الوجه وإنّما أفردها بقوله: "وإذا وقفت على الياءات والألفات والواوات، الثوابت في الحرف، ..."[37].

ثانياً: الإشمام:

الإشمام لغة:

قال ابن فارس: "الشين والميم أصل واحد يدلّ على المُقاربة والمُداناة"[38].

أما في الاصطلاح: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، ولا تكون الإشارة إلّا بعد سكون الحرف ولا بدّ من إبقاء فرجة –أي انفتاح– بين الشفتين لإخراج النفس[39]، ويكون في المرفوع من المعرب والمضموم من المبني بضم الشفتين دون غيرهما من الحركات، وهذا الرأي بيّنه قطرب بقوله: " فأمّا الإشمام ففي الرفع خاصّة، وذلك قوله:ُ ٱيجَّ [الفاتحة:5]، وُ ٱ غج غمَّ [ص:59]، وُ ٱ ىٌّٰ [البقرة:173]، تلفظ بالحرف ثمّ تضمّ شفتيك عند انقضاء الحرف ليس إلّا"[40]. وتبعه بذلك أبو عمرو الدّاني بقوله: " وأما الإشمام فيكون في الرفع والضم لا غير"[41] إذ لم يَجُزِ انضمام الشفتين عند النطق في المجرور والمنصوب من المعرب، والمكسور والمفتوح من المبني[42].

---

33 انظر: هداية القاري، للمرصفي (509/2).

34 متن الشاطبية، للشاطبي، ص30.

35 معاني القرآن، لقطرب، ص196.

36 انظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد البناء، ص135.

37 معاني القرآن، لقطرب، ص217.

38 مقاييس اللغة، لابن فارس (175/3).

39 انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (121/2). وهداية القاري، للمرصفي (512/2). والتيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، ص58.

40 معاني القرآن، لقطرب، ص196–197. وانظر: الكتاب، لسيبويه (171/4).

41 التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، ص58. وانظر: مشكل إعراب القرآن، لمكي (381/1). وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي (271/2). وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني (9/4).

42 انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (121/2). والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (306/1). وشرح طيبة النشر، للنويري (45/2). والميسر في القراءات العشر، لمحمد خاروف، ص118–119.

وجوّز بعض العلماء الإشمام في الفتح والكسر، ومنهم الفراهيدي بقوله: " والإشمام: أنْ تشمّ الحرف الساكن حرفًا، كقولك في الضّمة: هذا العملُ، وتسكت، فتجدُ فيك إشمامًا للّام لم يَبْلُغْ أنْ يكون واوًا ولا تحريكًا يُعتدّ به، ولكنْ شمّة من ضمّة خفيفة، ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضًا"[43]. وقال ابن الجزري: " قال مكّي: وقد رُوي عن الكسائي الإشمام في المخفوض"[44]، ولكنّ مكّي علّل قول الكسائي بقوله: " وأراه يريد به الرّوْم؛ لأنّ الكوفيين يجعلون ما سميناه رومًا إشمامًا، وما سمّيناه إشمامًا رَوْمًا"[45]. وَذَكَرَ ذلك عن ابن كيسان – أيضًا – بقوله: " وكان ابن كيسان يسمّي الإشمام إشارة وهو لا يُسمع، وكان يسمّي الرَّوم إشمامًا وهو يُسمَع بصوت خفيّ"[46].

وعليه فإنّ الإشمام لا يكون إلّا في الرفع والضمّ كما أكّده قطرب بقوله: " وإنّما كان في الرفع خاصّة بضمّ الشفتين، والنّصب والجرّ لا يمكن فيه ذلك"[47]، فتابع شيوخه، قال سيبويه: " وأمّا ما كان في موضع نصب أو جرّ فإنّك تروم فيه الحركة، وتضاعف، وتفعل فيه ما تفعل بالمجزوم على كل حال، وهو أكثر في كلامهم. وأمّا الإشمام فليس إليه سبيل، وإنّما كان ذا في الرّفع؛ لأنّ الضمّة من الواو"[48]. ثمّ قال: " فالنّصب والجرّ لا يوافقان الرفع في الإشمام. وهو قول العرب ويونس والخليل "[49]. وهذا خلاف ما قاله قطرب: " وهذا الإشمام من النحويين ولم نسمعه من العرب "[50] إذْ فيه تأكيد من سيبويه بأنّ الإشمام من قول العرب.

ثمّ يُبيّن قطرب كيفيّة الإشمام، إذ هو بضمّ الشفتين حركة من غير صوت، بقوله: " تَلْفِظُ بالحرف ثمّ تَضُمّ شَفَتَيْكَ عند انْقِضاء الحرف، ليس إلّا؛ فيكون الأعمى والصحيح في سمْع ذلك سواء؛ لأنّ ضمّك شَفَتَيْكَ كتحريكِ بعض جَسَدِكَ"[51]. فالإشمام يُرى بالعين ولا يسمع بالأذن؛ ولهذا لا يأخذه الأعمى عن الأعمى بل يأخذه عن المبصر ليُريَه كيفيّته بخلاف الروم، إذْ لا يدرك معرفة ذلك الأعمى؛ لأنّه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة[52]. قال سيبويه: "...، لأنّ ضمك شفتيك كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرّفع للرّؤية وليس بصوت للأذن، ألا ترى أنّك لو قلت هذا مَعْنْ فأشممت كان عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تَشمم"[53]. وهنا نرى مدى تأثر قطرب بشيخه ونقله الحرفيّ عنه.

قال الشاطبي في متنه:

والإشمام إطباقُ الشفاه بُعَيْدَ ما ... يُسَكَّنُ لا صوتٌ هناك فَيَصْحَلا[54]

وقال ابن بَرّي في الدّرر:

وصـــــفة الإشمام إطباقُ الشّفاه ... بعد السكون والضريرُ لا يـــــراه

من غير صـــــوتٍ عند مسموعٍ ... يكون فـــي المضموم والمرفوع[55]

---

43 العين، للفراهيدي (224/6).

44 النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (121/2).

45 المرجع السابق (121/2).

46 مشكل إعراب القرآن، لمكي (78/1). وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني (9/4).

47 معاني القرآن، لقطرب، ص197.

48 الكتاب، لسيبويه (171/4).

49 الكتاب، لسيبويه (172/4).

50 معاني القرآن، لقطرب، ص197.

51 المرجع السابق، ص197. وانظر: الكتاب، لسيبويه (171/4).

52 انظر: التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، ص58. وهداية القراي، للمرصفي (512/2). والوافي في شرح الشاطبية، للقاضي، ص175.

53 الكتاب، لسيبويه (171/4).

54 متن الشاطبية، للشاطبي، ص30.

55 الدرر اللوامع، لابن برّي، ص160.

ثالثاً: الرَّوْم:

الرَّوْم لغة:

قال ابن فارس: " الراء والواو والميم أصل يدل على طلب الشيء. ويُقال رُمْتُ الشيء أرُومه رومًا"[56].

أمّا في الاصطلاح: "هو تضعيف الصّوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فيُسمع لها صوتًا خفيًّا يُدركهُ الأعمى بحاسّة السّمع"[57].

قال ابن بَرّي في الدّرر:

فالرَّوْم إضعافك صـــوت الحركة من غير أنْ يذهب رأسًا صَوْتُكَهْ[58]

وقال الشاطبي في متنه:

ورَوْمك إسماع المحرّك واقفـــاً بصـــــوت خفيّ كلّ دان تنوّلا[59]

أي إتيان بعض الحركة وهو ثلثها، فالمحذوف منها أكثر من الثابت ويسمعها القريب المصغي ولو كان أعمى دون البعيد؛ لضعف الصوت[60]، ويكون الوقْف بالرَّوْم في المرفوع والمضموم من المعرب ، والمجرور والمكسور من المبني، سواء أكان الحرف الموقوف عليه مخفّفًا أم مشدّدًا، مهموزًا أم غير مهموز، منوّنًا أم غير منوّن[61].

قال الشاطبي:

وفِعلُهما فـــــي الضّمّ والرّفع واردٌ ورَوْمُك عند الكسر والجرّ وصِّلا[62]

وقال صاحب الدّرر:

يكون فـــــي المرفـوع والمجرور معاً وفـــي المضموم والمكسور[63]

وهذا الذي أثبته قطرب في كتابه بقوله: " وأمّا رَوْم الحركة فُ ّ يجَّ [الفاتحة:5]، وُ ّ كمَّ [ص:26]، وُ ّ تمَّ [هود:76]، وُ ّ يج يح يخ يم يى يَّ [الصف:6]، "ويا عمرُ ويا خالدُ"، وُ ّغجَّ [يوسف:85]"[64]. فأراد بهذه الأمثلة الرّفع والضمّ، أمّا الجرّ فأثبته بقوله: " وفي الجرِّ: مررت بزيدٍ وبخالدٍ"[65]. وهذا الذي عليه القرّاء.

أما الروم في النصب والفتح فقد نفاه القراء وأثبته النحاة، قال الشاطبي:

ولم يَرَهُ فـي الفتحِ والنّصبِ قارِئٌ وعندَ إمامِ النّحوِ في الكلِّ اعْمَلا[66]

---

[56] مقاييس اللغة، لابن فارس (462/2). وانظر: العين، للفراهيدي (291/8). ولسان العرب، لابن منظور (258/12).

[57] إعراب القرآن، للنحاس (11/1). وانظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (305/1). واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (198/2). وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي (275/2). والتيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، ص 58. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (432/3). وشذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، ص159. وهداية القاري، للمرصفي (510/2). والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري (121/2). وشرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش (208/5).

[58] الدرر اللوامع، لابن برّي، ص158.

[59] متن الشاطبية، للشاطبي، ص30.

[60] انظر: هداية القاري، للمرصفي (510/2-511).

[61] انظر: هداية القاري، للمرصفي (511/2).

[62] متن الشاطبية، للشاطبي، ص30.

[63] الدرر اللوامع، لابن برّي، ص158.

[64] معاني القرآن، لقطرب، ص197. وانظر: الكتاب، لسيبويه (168/4).

[65] المرجع السابق، ص197. وانظر: الكتاب، لسيبويه (171/4).

[66] متن الشاطبية، للشاطبي، ص30.

وهذا ما ذهب إليه قطرب في إعمال الرّوْم في النّصب والفتح مؤيّدًا النّحاة ومخالفًا مذهب القرّاء، بقوله: "وكذلك في الجرّ والنصب، ...، وفي النصب: رأيتُ الرجلَ، والضاربَ، كأنّك تروم الحركة، ألَا ترى أنّك تقول: رأيتُكَ، ورأيتُكِ، وأنتَ، وأنتِ؛ فتُبيّنُ المذكّر من المؤنث؛ تروم الحركة في الوقْف، ولم تحرك؛ ولكنّك أشممت فَدَلَلْتَ بالإشمام على أنّ الأصلَ الحركةُ في الاتصال"[67]. وأجازه يونس لقول قطرب: "وزعم يونس: أنّ الأَشْكَالَ مَقولٌ، وأجازه"[68].

قال أبو عمرو الدّاني: "فأمّا الرَّوْم فيكون عند القرّاء في الرّفع والضّمّ والخفض والكسر، ولا يستعملونه في النصب والفتح لخفّتها"[69]. فالفتحة لا تقبل التبعيض لخفّتها وخفائها، بخلاف الضّمّة والكسرة فإنّهما تقبلان ذلك لثقلهما؛ ولهذا لم يقرأ أحدٌ من القرّاء بالرَّوْم في المنصوب والمفتوح من القرآن.

قال ابن بَرّي في الدّرر:

ولا يُرى في النّصب للقراء والفتح للخفّة والخفـــاء[70]

ولكنّ النّحاة أجازوه في النّصب والفتح[71]. قال سيبويه في الكتاب: "وأمّا ما كان في موضع نصب أو جرٍّ فإنّك تروم فيه الحركة، وتضاعف، وتفعل فيه ما تفعل بالمجزوم على كلّ حال، وهو أكثر في كلامهم"[72]؛ لأنّ الرَّوْم عند النّحاة: "عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفيّ"[73]، فرَوْم الحركة الذي ذكره سيبويه إنّما هو حركة مختلسة مخفاة بضرب من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام؛ لأنّها تُسمع[74].

" أما الرَّوم عند القراء غير الاختلاس، وغير الإخفاء أيضًا، والاختلاس والإخفاء عندهم واحد؛ ولذلك عبّروا بكلّ منهما عن الآخر"[75]. ولعلّ هذا محلّ الخلاف بين مذهب القرّاء والنَّحويين في حقيقة الرَّوم في المفتوح والمنصوب غير المنون؛ إذ المنصوب المنون لا خلاف فيه؛ لإبداله ألفًا.

فالفرق بين الرَّوم والاختلاس بعد اشتراكهما في تبعيض الحركة يأتي من ثلاثة أوجه:

الأول: أنّ الرَّوم يُؤتى فيه بثلث الحركة، والاختلاس يُؤتى فيه بثلثيها.

الثاني: أنّ الرَّوم لا يكون إلّا في الوقْف، والاختلاس يكون في الوقْف والوصل.

الثالث: أنّ الرَّوم لا يكون إلّا في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، والاختلاس يكون في جميع الحركات الثلاث بناءً كانت أو إعرابًا[76].

وعليه فإنّ الرَّوم في النّصب والفتح جائز عند النحويين ممنوع عند القرّاء، فتابع قطرب شيخه فوافق النّحويّين وخالف القراء، فكانت شواهده في النّصب والفتح كلّها من اللغة خاصّة ولم يأت بشاهد من القرآن[77]؛ لأنّ قطربًا إنّما يعتمد في تقريراته وما

---

67 معاني القرآن، لقطرب، ص197.

68 المرجع السابق، ص197.

69 التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني ص58.

70 الدرر اللوامع، لابن برّي، ص158.

71 انظر: مشكل إعراب القرآن، لمكي (381/1). والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري (126/2). وهمع الهوامع، للسيوطي (432/3). وشرح المفصل، لابن يعيش (209/5). وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي (259/2).

72 الكتاب، لسيبويه (171/4).

73 النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (121/2).

74 انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري (1938/5). والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري (121/2). ولسان العرب، لابن منظور (258/12).

75 النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (126/2).

76 انظر: هداية القاري، للمرصفي (510/2-511 هامش(7)). كيف تقرأ القرآن الكريم برواية الإمام قالون عن نافع المدني، لمختار المقروش، ص83. وغاية المريد في علم التجويد، لعطية نصر، ص182-183.

يذهب إليه بناءً على السماع من كلام العرب والشواهد الشّعريّة؛ لذلك نجده يكثر منهما. بل إنّه يعتمد الشائع المستفيض من كلام العرب ويشذّذ القليل، ويرغب عنه. ثمّ إنّه يَحْكم على القراءة بالصّحّة والشذوذ بناءً على اللغة وما اشتُهر من كلام العرب، كما الحال في مسألة الرَّوْم في المنصوب والمفتوح. أمّا الرَّوم في الرفع والضم، والجرّ والكسر فهو مُتَّفق عليه عند النّحويّين والقرّاء.

رابعاً: الإتْبَاع:

الإتْبَاع لغة:

قال ابن فارس: " التّاءُ والباءُ والعَيْنُ أَصْلٌ واحِدٌ لا يَشِذُّ عَنْهُ من الباب شيْءٌ، وهو التُّلُوُّ وَالقَفْوُ. يُقالُ تَبِعْتُ فُلَانًا إِذا تَلَوْتَهُ [وَ] اتَّبَعْتَهُ. وَأَتْبَعْتُهُ إِذا لَحِقْتَهُ. وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ "[78].

والإتْبَاع في الاصطلاح نوعان:

النوع الأول: إتباع كلمة كلمة أخرى: "وهو أنْ تَتبعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها، أو رويّها إشباعًا وتأكيدًا"[79]. والغاية منه – كما قال أبو الطيب في كتابه الإتباع –: " قال بعضهم وقد سُئل عن كلمة في الإتباع ما معناها؟ فقال: شيء نَتِدُ به كلامنا ونقوّيه ونُثبّته "[80]؛ أي نؤكّده به ونشدّه.

ويكون على وجهين:

أحدهما: أنْ تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف، إلّا أنّها كالإتْباع لما قبلها، كما في قوله: ﴿آآ بهِ تجَّ [النساء:4].[81]

وهو على ضربين:

1. ضرب يكون فيه الثاني بمعنى الأول فيُؤتى به تأكيدًا؛ لأنّ لفظه مخالف للفظ الأول، نحو قولهم: " رجل وعق لعق؛ أي حريص جاهل، وشيء وتح وعر؛ أي قليل".
2. وضرب فيه معنى الثاني غير معنى الأوّل، ومنه قولهم: أسوان أثوان؛ أي حزين متردد، وعطشان نطشان؛ أي عطشان قلق، وجائع نائع، فالنائع فيه وجهان: يكون المتمايل، ويكون العطشان[82].

أما الوجه الآخر: أنْ تكون الثانية غير واضحة المعنى، ولا بنية الاشتقاق، بل ضُمّت إلى الأولى لتزيين الكلام لفظًا وتقويته معنى، نحو قولك: حَسَنٌ بَسَنٌ[83] وهذا النوع ليس مرادًا في هذا البحث؛ لأنّ قطرباً لم يتطرق في كتابه إلى هذا النوع من الإتْباع.

النوع الثاني: إتباع حركةٍ حركةً أخرى.

" وهو إتْباع حركة لحركة؛ أي جعلهما متتابعتين إحداهما تلحق بالأخرى، فهو إتْباع أحد الصوتين الآخر، وكأنّهما جزء واحد، أو إتْباع صائت قصير لصائت آخر قصير "[84].

وفيه ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إتباع علامة التنوين علامة الحركة. أي تجعل علامة التنوين أمام علامة الحركة.

قال الخَرّاز:

---

77 انظر: معاني القرآن، لقطرب، ص197.

78 مقاييس اللغة، لابن فارس (362/1). وانظر: تهذيب اللغة، للأزهري (167/2). ولسان العرب، لابن منظور (27/8-28). والصحاح، للجوهري (1189/3-1190).

79 الصاحبي في فقه اللغة العربية، لابن فارس، ص209. وانظر: فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، ص264. والإتباع، للسيوطي، ص88.

80 الإتباع، لأبي الطيّب، ص2. وانظر: الإتباع، للسيوطي، ص89. والإتباع والمزاوجة، لابن فارس، ص28.

81 انظر: الإتباع والمزاوجة، لابن فارس ص28. والكليات، للكفوي، ص35.

82 انظر: الإتباع، لأبي علي القالي، ص71. والأمالي لأبي علي القالي (2/ 208 و214-215).

83 انظر: الإتباع والمزاوجة، لابن فارس، ص28.

84 معجم مصطلحات علم القراءات، لعبد العلي المسئول، ص33.

وقبل حرف الحلق ركّبتهما وقبل ما سواه أتْبعتهما[85]

فالتنوين يضبط بصورتين:

1. التركيب، وذلك مع حروف الحلق؛ أي إنْ جاء بعدها حرف من حروف الحلق، فالحكم التركيب.
2. الإتْباع، وذلك مع باقي الحروف من إدغام وإخفاء وقلب.

وعلّة ذلك – كما ذكر الشارح التَّنَسِيّ –: " أنّ حروف الحلق لمّا بَعُدت عن مخرج التنوين الذي هو طرف اللسان كان حكمها عندهنّ في اللفظ الإظهار، فجاء النقط مشعرًا بذلك، إذ تركيب التنوين مع الحركة؛ إبعاد له عن حروف الحلق، كما كان بعيدًا منها لفظًا، ولمّا لم تَبعُد بقية الحروف عن مخرج التنوين، مثل بُعْدِ حروف الحلق، بل منها ما قَرُب جدًّا، ومنها ما قرب فقط؛ كان حكمها عندهنّ الإدغام في بعض، والإخفاء في بعض، والقلب في بعض، فجاء النقط مشعرًا بذلك، إذ إتْباع التنوين للحركة تقريب له من تلك الحروف خطًا كما كان قريبًا منها لفظًا"[86].

الحالة الثانية: وفيها وجهان:

1. تغيير حركة الحرف الأخير في كلمة سابقة كي تماثل حركة الحرف الأوّل في كلمة تالية لها. ويظهر ذلك في قوله تعالى:ۥ ٱ مح مخ ً [الفاتحة:2]، فيمن قرأها "الحمدِ لِله" إذ كُسِرت حَركة إعراب الحرف الأخير من الكلمة الأولى (الحمدِ) إتباعًا لحركة بناء الحرف الأوّل من الكلمة التالية (لله). وفي هذه القراءة جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى، وهو ضعيف في الآية؛ لأنّ فيه إتْباع الإعراب البناء، وفي ذلك إبطال للإعراب[87].
2. تغيير حركة الحرف الأوّل من الكلمة التالية إلى حركةٍ من جنس حركة الحرف الأخير من الكلمة السابقة.

ويتجلى ذلك في قراءة من قرأ:ۥ ٱ مح مخ ً [الفاتحة:2]، بضمّ الدّال واللّام على إتْباع اللّام الدّال "الحمدُ لُله" فقد أتبعوا حركة بناء الحرف الأوّل من الكلمة الثانية وهو (اللّام) في (لله) لحركة إعراب الحرف الأخير من الكلمة الأولى وهو (الدّال) في (الحمد).

"وكلاهما – كما يرى ابن جني – شاذّ في القياس والاستعمال إلّا أنّ " الحمدُ لُله " بضمّ الحرفين أسهل من " الحمدِ لِله " بكسرهما في موضعين:

أحدهما: أنّه إذا كان إتباعًا فإنّ أقيس الإتْباع أنْ يكون الثاني تابعًا للأوّل؛ وذلك أنّه جارٍ مجرى السبب والمسبَّب، وينبغي أنْ يكون السَّبَب أسبق رتبة من المسبَّب، فتكون ضمّة اللّام تابعة لضمّة الدّال؛ ...، فكذلك "الحمدُ لُله" أسهل مأخذًا من "الحمدِ لِله".

والآخر: أنّ ضمّة الدّال في (الحمدُ) إعراب، وكسرة اللّام في (لِله) بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: " الحمدُ لُله " فقريب أنْ يغلب الأقوى الأضعف، وإذا قلت: "الحمدِ لِله" جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى"[88].

وقراءة الضّمّ قرأ بها إبراهيم بن أبي عبلة، وقراءة الكسر قرأ بها الحسن البصري[89]. وكلاهما شاذّ[90].

الحالة الثالثة: تغيير حركة الحرف قبل الآخر إذا كان ساكناً بحركة الحرف الآخر في الكلمة نفسها.

---

85 الطراز في شرح ضبط الخراز، للتّنسي، ص48.

86 الطراز في شرح ضبط الخراز، للتّنسي ص48–49. وانظر: دليل الحيران على مورد الظمآن، للمارغني، ص352. ومعجم مصطلحات علم القراءات، لعبد العلي المسئول، ص 32–33. والمحرر في علوم القرآن، للطيار، ص299.

87 المحتسب، لابن جني (1/ 38).

88 المحتسب لابن جني (1/37–38).

89 انظر: الإبانة عن معاني القراءات، لمكي، ص120. ومعجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب (1/ 4). والميسر في القراءات العشر المتواترة، لمحمد خاروف، ص1.

90 انظر: الميسر في القراءات العشر المتواترة، لمحمد خاروف، ص1. والمحتسب، لابن جني (1/37). ومعجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب، ص4.

وهذا مرادنا في البحث على المقصود من قول قطرب :"وأمّا الإتْباع فقول بعض العرب –وذلك في اللغة شاذّ قليل–: هذا حَبُلْ، وهذا بَكُرْ، وهذا عَمُرْ، وهذا عَمْرُو، فَيُتْبعون الحرف الآخر بحركته، إذا كان الذي يلي الآخر ساكنًا مثل: ميم عَمرو، ويقولون، مررت ببكِرْ، وبعَمِرْو وبحَبِلْ، يُحرّك الحرف الذي يلي الآخر فيكسرون"[91].

وسمّى العلماء هذه الحالة من الإتباع " النقل ".

قال السيوطي: "النّقل بأنْ تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله نحو " قام عَمُرو" بضم الميم و"مررت ببكِرْ" بكسر الكاف"[92].

ونقل الحركة يكون لسببين:

الأوّل: لئلّا تذهب حركة الإعراب بالجملة؛ إذ إنَّ الحركة التي كانت على الحروف الموقوف عليها هي بعينها التي نُقلت إلى الساكن قبل الحرف[93].

الثاني: منعاً لالتقاء الساكنين فيحرّك الأوّل بحركة الثاني المحذوفة[94].

فالنّقل: الجمع بين التخلّص من التقاء الساكنين وبين الدّلالة على حركة الإعراب[95]. علمًا أنّ الوقْف يُحْتَمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يُتَعذّر[96] فإنّما نقلوا؛ لبيان حركة الموقوف عليه، ثمّ إنّ النّقل لا يكون إلّا إلى ساكن، فإنْ كان ما قبل الحرف الآخر متحركًا، فلا يجوز النّقل[97]. قال ابن الجزري: "... الجمع بين الساكنين ممّا يختصّ بالوقْف نحو (القدْر) و (الفجْر). وهو مذهب أبي الحسن علي بن عبد الغني الحُصْرِيّ، قال في قصيدته:

وإنْ يتطـــرّق عند وقْفك ساكن ... ففِف دون مدِّ ذاك رأيي بلا فخر

فجمعك بين الساكنين يجوز إنْ ... وقفْت وهذا من كلامهم الحُـرّ[98]

ويذهب الإتْباع في الوصل؛ لأنّه في الوقف خاصّة، قال قطرب:" فإذا قالوا: رأيت بَكْرًا، وَحَبْلًا، وعمْرًا، ذهب ذلك الإتباع، وذهبت هذه اللغة؛ لأنّه في الوقف، وهذا قد اتّصل بالألف، وجرى فيه الإعراب"[99]. وكذلك إذا كان ما قبل الحرف الآخر حرف مدّ أي علّة نحو: دَار، وزَيْد، وعَوْن، لم يَجُزْ النَّقْل إِلَيْهِ؛ لاستثقال الْحَرَكَة على حرف العلَّة، وكرهه سيبويه[100]. ولا يكون كذلك في المضاعف نحو، مدّ، ودقّ[101].

وَيُشترط بالْحَرَكَة المنقولة أَلا تكون فَتْحة، قال سيبويه:" وقالو: رأيتُ العِكِمْ، فلم يفتحوا الكاف كما لم يَفتحوا كاف البَكِر، وجعلوا الضمّة إذ كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها، وهو قولك: رأيتُ الجُحُرْ. وإنّما فعلوا ذلك في هذا؛ لأنّهم لمّا جعلوا ما قبل

---

91 معاني القرآن، لقطرب، ص197.

92 همع الهوامع، للسيوطي (433/3). وانظر اللباب في علل البناء والإعراب، للعُكبري (198/2).

93 انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (329/1). وهمع الهوامع، للسيوطي (434/3–435).

94 انظر: الكتاب، لسيبويه (4 /173). والتعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي (216/4–217). وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان (812/2).

95 انظر: همع الهوامع، للسيوطي (435/3). والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري (1302/2). وإعراب القراءات السبع، للعكبري(526/2). وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان (812/2).

96 انظر: الكتاب، لسيبويه (441/4).

97 انظر: همع الهوامع، للسيوطي (435/3).

98 النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (336/1).

99 معاني القرآن، لقطرب، ص197. وانظر: الكتاب، لسيبويه (176/4).

100 انظر: الكتاب، لسيبويه (174/4). وهمع الهوامع، للسيوطي (435/3).

101 انظر: الكتاب، لسيبويه (176/4). وهمع الهوامع، للسيوطي (435/3).

السّاكن في الرفع والجر مثله بعده، صار في النصب كأنّه بعد السّاكن"[102]. وتبعه بذلك قطرب، فكانت شواهده في الرفع والجر[103]. قال أبو حيّان:" وأجاز الأخفش، والجرمي، والكسائي، والفراء النقل في الفتحة إلى الساكن"[104].

وَشرط النَّقْل أَلا يُؤَدِّي إِلَى عدم النّظير كما بيّن ذلك قطرب بقوله: " قالوا: هذا بِشْرْ فكسروا في موضع الرّفع؛ كراهةً لِـ: هذا بِشُرْ؛ لأنّه ليس في الكلام "فِعُلْ" بكسر الفاء وضمّة العين؛ وقد حكى بعضهم: هذا بَشُرْ؛ وعلى هذا إذا قلتَ: هذا بَرُدْ، فإذا قلتَ: مررتُ بِبَرُدْ، رفعتَ أيضًا؛ كراهةً لِبِرُدْ؛ لأنّ "فِعُلْ" لا يكون في أسمائهم"[105].

أمّا قول قطرب: " وأمّا الإتْبَاع فقول بعض العرب – وذلك في اللغة شاذ قليل"[106]. فقطرب حكم على الإتباع بالشذوذ؛ لأنّها لغة قليلة في كلام العرب، ولكنّ الناظر في الشواهد التي ذكرها قطرب يجدها خلاف ما ذكر، فاستشهد بشعر: أوس بن حجر، والأعشى، والجعدي، وحسان بن ثابت، وفَدَكِيّ بن أعبد[107]، وهؤلاء من كبار شعراء الجاهلية، وهم من قبائل شتى في جزيرة العرب، فأوس من بني تميم، والأعشى من بني قيس، والجعدي من بني ربيعة، وحسّان خزرجي، وفَدَكِيّ من بني سعد. فالإتْبَاع معروف عند العرب، ومستعمل في لغتهم. وقد بوّب عليه سيبويه بقوله: " هذا باب السّاكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرّك؛ لكراهيتهم التقاء الساكنين"[108]، ثمّ قال: " وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ومن بَكِرْ "[109]، ولم يحكم عليها بالشذوذ. بل إنّ أبا الفضل الرازي في كتابه اللوامح أكّد أنها ليست شاذة، فقد قال أبو حيّان: " قال صاحب اللوامح: وذلك لغة شائعة، وليست شاذّة بل مستفيضة، وفي ذلك دلالة على الإعراب، وانفصال عن التقاء الساكنين، وتأدية لحق الموقوف عليه من السكون"[110]. وذهب العُكبَريّ إلى أنّها لغة محكيّة[111].

أمّا بالنسبة لقراءةُ آ مج محً [العصر: 2]" بضم السين " خُسُر " فقرأ بها عاصم والأعرج، وقرأ سلّام وأبو المنذر: و"العَصِر" بكسر الصاد، "وبالصَّبِر" بكسر الباء[112]. فقد قال ابن عطيّة:"وهذا لا يجوز إلّا في الوقْف على نقل الحركة"[113].

---

102 الكتاب، لسيبويه (174/4). انظر: همع الهوامع، للسيوطي (436/3). وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان (811/2).

103 انظر: معاني القرآن، لقطرب، ص197–199.

104 ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان (811/2).

105 معاني القرآن، لقطرب، ص198. وانظر: الكتاب، لسيبويه (173/4–174). وهمع الهوامع، للسيوطي (435/3). وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان (811/2).

106 معاني القرآن، لقطرب، ص197.

107 انظر: المرجع السابق، ص198–199.

108 الكتاب، لسيبويه (173/4).

109 المرجع السابق (173/4).

110 البحر المحيط، لأبي حيان (539/10).

111 إعراب القراءات الشواذ، للعكبري (740/2). وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعُكبري (198/2). ومعجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب (570/10).

112 انظر: كتاب السبعة في القراءات، للبغدادي، ص696. وجامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (1720/4). والمحرر الوجيز، لابن عطية (520/5). والبحر المحيط، لأبي حيان (539/10). وتفسير القرطبي، للقرطبي (180/20). والتفسير البسيط، للواحدي (301/24). والدر المصون، للسمين الحلبي (101/11). وفتح القدير، للشوكاني (601/5). وفتح البيان، لصديق خان (376/15). والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية للأهوازي، ص387. وإعراب القراءات السبع، للعكبري(528/2).

113 المحرر الوجيز، لابن عطية (520/5). وانظر: البحر المحيط، لأبي حيان (539/10). وهمع الهوامع، للسيوطي (434/3). الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (439/6). والتفسير البسيط، للواحدي (301/24). ومفاتيح الغيب، للرازي (282/32). والدّر المصون، للسمين الحلبي (101/11).

ورُوي عن أبي عمرو: "بالصَّبِر" بكسر الباء إشمامًا، وهذا – أيضًا – لا يكون إلّا في الوقْف[114]. قال أبو علي في الحجة للقراء السبعة: "فلعلّ القارئ وقف لانقطاع نفس أو عارض منعه من إدراج القراءة، فإذا كان كذلك، كان مثل قول أبي عمرو: (الصَّبِر) وعلى هذا الوجه تجعله لا على إجراء الوصل مجرى الوقف"[115]. وقال المُرادي: " لم يُؤثر الوقْف بالنّقل عن أحد من القرّاء إلّا ما رُوي عن أبي عمرو أنّه وقَفَ على قوله: ُّ ٓ ى ني ّ [العصر: 3] " بكسر الباء"[116]. وقال ابن خالويه: "ومثله قوله في قراءة أبي عمرو: ُّ ٓ ى ني ّ [العصر: 3] إنّما أراد بالصّبِر فنقلَ الحركة؛ إذ كانت العرب لا تبتدئ إلا بمتحرك ولا تقف إلّا على ساكن"[117].

وقد قرأت الجماعة بسكون الصّاد في "والعَصْر" وسكون السين في " خُسْر" وسكون الباء في "بالصَّبْر"[118].

ولم يتطرّق قطرب لذكر هذه القراءات الثلاثة، إذْ لم يذكرها من ضمن الشواهد التي ذكرها، واكتفى بذكر الشواهد اللغوية؛ ولعلّ السبب يعود إلى قوله: " فقول بعض العرب – وذلك في اللغة شاذ قليل –"[119].

خامساً: التّثقيل:

التّثقيل في اللغة:

قال ابن فارس: " الثاء والقاف واللام أصل واحد يتفرّع منه كلمات متقاربة، وهو ضدّ الخفّة"[120].

والثّقل مصدر الثّقيل، نقول: ثَقُلَ الشيء ثِقَلًا وثِقالَة فهو ثقيل والجمع ثِقال، والثِّقل رُجحان الثّقيل، والتّثقيل ضدّ التّخفيف[121].

والتّثقيل على أربعة أنواع:

أولاً: ردّ الصِلات إلى الهاءات وميمات الجمع[122].

" قال أبو الأُصْبَغُ في كتاب المرشد: هو ردّ الصِلات إلى الهاءات فظهر لي أنّه إنّما سمّي (ثِقلاً) بالنسبة إلى الهاءات المختلسة؛ إذ هو أسهل على النطق"[123].

ثانياً: تحريك الحرف بالضمّ، وهو ضدّ الإسكان فتحريك الحرف بالضّمّ تثقيل؛ لأنّ الضّمّ أثقل الحركات، وإسكانه تخفيف[124]. ويظهر ذلك في قراءة قوله تعالى: ُّآ ته ثمّ [البقرة:87]. وقرأ ابن كثير بإسكان الدّال في جميع القرآن، وذلك لكراهته

---

114 المحرر الوجيز، لابن عطية (520/5). وانظر: همع الهوامع، للسيوطي (435/3). وإبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامه، ص266. ومعاني القراءات، للأزهري (161/3). والحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (439/6). ومفاتيح الغيب، للرازي (282/32). والدّر المصون، للسمين الحلبي (101/11). والبحر المحيط، لأبي حيان (539/10).

115 الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (440/6). وانظر: التفسير البسيط، للواحدي (301/24). ومعجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب (569/10). ومفاتيح الغيب، للرازي (282/32).

116 توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي (1482/3). وانظر: معجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب (572/10).

117 إعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه، ص174.

118 انظر: معاني القراءات، للأزهري (161/3). وجامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (1720/4). والبحر المحيط، لأبي حيان (539/10). ومعجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب (569/10–571). وإعراب القراءات السبع، للعكبري (528/2).

119 معاني القرآن، لقطرب، ص197.

120 مقاييس اللغة، لابن فارس (382/1). وانظر: تاج العروس، للزبيدي (156/28).

121 انظر: العين، للفراهيدي (136/5). وأساس البلاغة، للزمخشري (110/1). ولسان العرب، لابن منظور (85/11). ومختار الصحاح، للرازي ص49. والصحاح تاج اللغة، للجوهري (1647/4).

122 انظر: التمهيد في علم التجويد ص71. القواعد والإشارات في أصول القراءات، للحلبي، ص47. ومعجم مصطلحات علم القراءات، لعبد العلي المسئول، ص115.

123 القواعد والإشارات في أصول القراءات، للحلبي، ص47.

124 انظر: معجم مصطلحات علم القراءات، لعبد العلي المسئول، ص116.

توالي ضمّتين في اسم، فأسكن الدّال تخفيفًا وكأنّه استثقل الضّمّتين[125]. فيما قرأ الباقون (القُدُس) بضمّ الدّال مثقّلاً حيث وقع إتباعًا لضمّة القاف، ففيها لغتان قُدْس بالتسكين وقُدُس بالضّمّ، فالتخفيف والتثقيل جائزان[126]. قال الجَوْهريّ: " قال عيسى بن عمر: كلُّ اسم على ثلاثة أحرف أوّله مضموم وأوسطه ساكن فمن العرب من يخفّفه ومنهم من يثقّله. مثل عُسْر وعُسُر، ورُحْم ورُحُم، وحُلْم وحُلُم"[127]. وحكى أبو الحسن عن يونس أنّه قال: ما سمع في شيء فُعْل إلّا سمع فيه فُعُل[128].

ثالثاً: إسكان ياء الإضافة:

قال أبو علي: "واختلفوا في تحريك الياء التي تكون اسمًا للمتكلّم إذا انكسر ما قبلها، مثل قوله: ُآآ يي ذَّ [البقرة:30]، و ُ آ جم حجَّ [البقرة:124]، و ُآآ بي ترَّ [غافر:28]، فكان أبو عمرو يفتح ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المهموزة المفتوحة والمكسورة إذا كانت متصلة باسم أو بفعل ما لم يطل الحرف، فالتخفيف ُ آ قى قيَّ [الأنفال:48]، وُآآبز بم بن بى بيَّ [يونس:72 وهود:29]، والتّثقيل مثل: ُ آ يخ يمیی يیَّ [التوبة:49]"[129].

رابعاً: التّشديد الذي هو ضدّ التخفيف[130]:

واختلفوا هل التّشديد والتّثقيل واحد أو لا؟

قال الحلبيّ في القواعد والإشارات:" قال بعض أهل الشأن: التّشديد والتّثقيل واحد "[131]؛ أي أنّ التثقيل يُستعمل في سياق التّشديد[132]. وقال الجَعْبَرِيُّ في العقود بالفرق بينهما – وهذا الذي رجّحه الحلبي في القواعد والإشارات – بقوله: " فالظّاهر بأنّ التّشديد أخصّ؛ لأنّه حبس محل النطق، وهو مخرج الحرف المنطوق به مشدّدًا. والتّثقيل: يُطلق عليه؛ لثقله على الناطق، ويُطلق أيضاً على ردّ صلة الميم قياسًا. فكلّ تشديدٍ تثقيل، ولا عكس"[133].

وسمّاه بعضهم التّضعيف، قال السُّيوطيّ: " التّضعيف، ويقال فيه التّثقيل تارةً بأنْ تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه، فيجتمع ساكنان فيحرَّك الثاني، ويُدغم فيه الأوّل. وقال بعضهم: التضعيف تشديد الحرفين في الوقْف نحو: (هذا جعفرُّ) و(قال الرجلُّ)"[134]. وقد قال سيبويه: " وأمّا التضعيف فهو قولك: مررتُ بخالدٌّ، ورأيتُ أحمدٌّ"[135].

وهذا النّوع من التّثقيل هو المراد من كلام قطرب بقوله: "وأمّا التّثقيل – وهو قليل شاذ – لغة أسديّة، وذلك قول بعضهم، فيما كان قبل الحرف الآخر متحركًا: هذا عمرٌّ، وخالدٌّ، وعبد الملكٌّ، وهو يضربٌّ، ويقتلٌّ. فثقّلوا في الوقْف خاصّة؛ ليدلّوا على أنّ الآخر متحرّك في الوصل إذا سكن الأوّل؛ لأنّ الثّقل حرفان: الأوّل ساكن؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان، والثّاني متحرّك"[136].

---

125 انظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، ص85. وحجة القراءات، لبن زنجلة، ص105. والكنز في القراءات العشر، لتاج الدين (64/1).

126 انظر: معاني القراءات، للأزهري (164/1). والكنز في القراءات العشر، لتاج الدين (64/1).

127 الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري (744/2). وانظر: الكنز في القراءات العشر، لتاج الدين (64/1). والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (111/2). ومختار الصحاح، للرازي، ص208. وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي، ص46.

128 المحتسب، لابن جني (162/1). والكنز في القراءات العشر، لتاج الدين (64/1).

129 الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (411/1). وانظر: معجم مصطلحات علم القراءات، لعبد العلي المسئول، ص116.

130 انظر: معجم مصطلحات علم القراءات، لعبد العلي المسئول، ص115.

131 القواعد والإشارات في أصول القراءات، للحلبي، ص47.

132 انظر: المحتسب، لابن جني (137/1). وانظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (274/2). وإبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة، ص388.

133 القواعد والإشارات في أصول القراءات، للحلبي، ص48. وانظر: التمهيد في علم التجويد ص71.

134 همع الهوامع، للسيوطي (433/3).

135 الكتاب، لسيبويه (172/4).

136 معاني القرآن، لقطرب، ص199.

والتّثقيل لغة معروفة عند العرب – لا كما قال قطرب: قليل شاذّ، ولا يكون إلّا عند الوقْف[137]. قال سيبويه: "ومن العرب من يثقّل الكلمة إذا وقَف عليها ولا يثقّلها في الوصل، فإذا كان في الشّعر فهم يُجْرُونه في الوصل على حاله في الوقْف نحو: سَبْسَبًّا وكَلْكَلًّا؛ لأنّهم قد يثقّلونه في الوقْف"[138]. وقد عدّه سيبويه من الأوجه التي يوقف عليها[139]. ونقل التضعيف عن شيخه الخليل بقوله:" وأمّا التضعيف فقولك: هذا خَالِدٌّ، وهو يَجْعَلُّ، وهذا فَرَجٌّ. حدثنا بذلك الخليل عن العرب"[140]. فخالف قطرب شيوخه في أنّ التثقيل لغة معروفة مستعملة عند العرب.

وعلى الرغم من استعمال التثقيل في كلام العرب إلّا أنّه لم يأخذ به أحدٌ من القرّاء –أي تثقيل آخر الكلمة حالة الوقْف– إلّا في قراءة شاذّة رواها عصمة بن عروة عن عاصم بن أبي النّجود أنّه كان يقف على قوله تعالى: ﴿آلٓ يمٓ﴾ [القمر:53] بتشديد الراء، وفي قراءة شاذّة أخرى عن ابن كثير المكّي أنّه كان يقف على قوله تعالى: ﴿آلٓ ضمٓ﴾ [الحديد: 16] بتشديد الدال[141]. وكلّ القرّاء قرأها بتخفيف الرّاء وقفًا ووصلًا[142]. " ومثل هذا إنّما يجوز في الوقْف على مذهب بعض العرب وهم الذين يبالغون في البيان عن كيفيّة حركات أواخر الكلم في الفصل، فيشدّدون الحرف الأخير منهنّ إذا وقفوا عليهنّ فيقولون في الوقف: هذا محمدُّ، ومررت بخالدِّ، ورأيت أحمدَّ يجمعون بين ساكنين"[143].

واكتفى قطرب بذكر الشواهد اللغوية ولم يتطرق إلى قراءة "مستطرّ" و"الأمدّ" بالتشديد؛ ولعل ذلك لقوله "وهو قليل شاذ"[144]. فاستشهد قطرب بأرجوزة رؤبه وهو تميمي، وشعر منظور بن مرثد الأسديّ، والرُّكَيْبِيّ[145].

والظاهر – فيما تبين – أنّ التّثقيل لغة معروفة عند العرب، إلّا أنّه شاذٌ في قراءة (مستطرّ و الأمدّ) بالتشديد.

ويبين قطرب أنّ أوجه الوقف، إنّما أريد بها الدّلالة على أنّ الحرف الموقوف عليه متحرك في الوصل. ولا يُعمل بها إلّا في حالة الوْقف خاصّة، وأمّا في الوصل فتذهب كلّها. ولعلّ أشدّها توكيدًا وبيانًا لتبيان الإعراب هو: التثقيل[146].

متابعًا بذلك قول شيخه سيبويه[147].

نتائج البحث:

يمكن تلخيص نتائج البحث بما يأتي :

---

137 انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية (222/5). والبحر المحيط، لأبي حيان (49/10). وجامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (1617/4). وهمع الهوامع، للسيوطي (433/3). وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين (128/8).

138 الكتاب، لسيبويه (29/1) و (169/4).

139 انظر: الكتاب، لسيبويه (168/4).

140 الكتاب، لسيبويه (169/4).

141 انظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، للدّوسري، ص47. وهمع الهوامع، للسيوطي (433/3). والبحر المحيط، لأبي حيان (49/10). ومعجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب (242/9–243 و341). والإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، ص253.

142 انظر: جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (1616/4). والبحر المحيط، لأبي حيان (49/10). والمحرر الوجيز، لابن عطية (222/5). وحاشية الشهاب، لشهاب الدين (128/8). ومختصر العبارات، للدوسري (47/1). وتوضيح المقاصد والمسالك، للمرادي (1478/3). والإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، ص253. وهمع الهوامع، للسيوطي (433/3).

143 جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (1617/4). وانظر: البحر المحيط، لأبي حيان (49/10). وحاشية الشهاب، لشهاب الدين (128/8). ومعجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب (243/9). البيان في شرح اللمع لابن جنّي، للشريف أبي البركات، ص50.

144 معاني القرآن، لقطرب، ص199.

145 المرجع السّابق، ص199–200.

146 انظر: معاني القرآن، لقطرب، ص199. وانظر: البيان في شرح اللمع لابن جنّي، لابن الشريف عمر الكوفي، ص50–51.

147 انظر: الكتاب، لسيبويه (168/4).

1. المقصود بأوجه الوقف عند قطرب: هو الوقْف على الحرف الصحيح الآخر المتحرك، وحدّدها بخمسة أوجه:" الإسكان، والإشمام، ورَوْم الحركة، والإتْباع، والتّثقيل "، وهذا ما ذهب إليه من قبله شيخه سيبويه وتبعهم بذلك من جاء بعدهم من علماء النّحو. وإنّما أريد بها الدّلالة على أنّ الحرف الموقوف عليه متحرك في الوصل. ولا يُعمل بها إلّا في حالة الوْقف خاصّة.
2. حكم قطرب بالشّذوذ على بعض أوجه الوقف، مثل الإتْباع، والتثقيل؛ لقلّة استعمالها عند العرب، وقد خالف أقوال العلماء – لا سيّما شيخاه الخليل وسيبويه – في شيوعها، واستفاضتها في كلام العرب.
3. الوقف بالتثقيل لم يأخذ به أحد من القرّاء، والقراءات التي وُقف عليها بالتثقيل شاذّة.
4. مخالفة قطرب لجميع القرّاء في إعمال الرّوْم في النّصب والفتح، وموافقة شيخيه – الفراهيدي وسيبويه – والنحويين؛ بناءً على استعماله في اللغة.
5. نَقْل قطرب عن شيخه سيبويه من الكتاب، فتارة يأخذ النصّ بتمامه وكماله، وتارة يأخذه بتصرف.
6. يوقف على المرفوع والمضموم على خمسة أوجه: " الإسكان، والإشمام، ورَوْم الحركة، والإتْباع، والتّثقيل "، وعلى المجرور والمكسور على أربعة أوجه: المذكورة عدا الإشمام، وعلى المنصوب والمفتوح على ثلاثة أوجه: المذكورة عدا الإشمام، والإتْباع على خلاف.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

الأزهري: محمد بن أحمد (2001م): *تهذيب اللغة* (8ج)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

الأزهري، محمد بن أحمد (1991م): *معاني القراءات للأزهري* (3ج)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، الطبعة الأولى.

الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م): *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (4ج)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

الأهوازي، أبو علي الحسن بن علي (2002م): *الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة*، تحقيق: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي (د. ت): *الإقناع في القراءات السبع*، دار الصحابة للتراث، (د. م)، (د. ط).

البركتي: محمد عميم الإحسان المجدّدي(2003م): *التعريفات الفقهية*، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

ابن بَرّي، أبي الحسن سيدي علي الرباطي(1935م): *الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع*، المطبعة التونسية بسوق البلاط، تونس، (د. ط).

البغدادي، أبو بكر بن مجاهد أحمد بن موسى (1400هـ): *كتاب السبعة في القراءات*، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.

البنّاء: أحمد بن محمد الدمياطي (2006م): *إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر*، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثالثة.

تاج الدين، أبو محمد عبد الله ابن عبد المؤمن الواسطي (2004م): *الكنز في القراءات العشر* (2ج)، تحقيق: خالد المشهراني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى.

التّنسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1420هـ): *الطراز في شرح ضبط الخراز*، تحقيق: أحمد بن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، (د. ط).

التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد (1996م): *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*(2ج)، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (2002م): *فقه اللغة وسر العربية*، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، (د. م)، الطبعة الأولى.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م): *التعريفات*، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (2001م): *التمهيد في علم التجويد*، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (2000م): *شرح طيبة النشر في القراءات* ، ضبطه وعلق عليه أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

ابن الجزري: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (1994م): *متن طيبة النشر في القراءات العشر*، تحقيق: محمد تميم الزغبي، دار الهدى، جدة، الطبعة الأولى.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (د. ت): *النشر في القراءات العشر*(2ج)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى،(د. م).

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني (1999م): *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها* (2ج)، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د. م)، (د. ط).

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1987م): *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* (6ج)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة.

الحلبي، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا (1986م): *القواعد والإشارات في أصول القراءات*، تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.

الحملاوي، أحمد بن محمد (د. ت): *شذا العرف في فن الصرف*، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، (د. ط).

أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي (1998م): *ارتشاف الضرب من لسان العرب (5ج)*، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.

أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي (1420هـ): *البحر المحيط في التفسير* (10ج)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د. ط).

خاروف، محمد فهد(1437هـ): *الميسر في القراءات العشر المتواترة*، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الخامسة.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1941م): *إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم*، دار الكتب المصرية، (د. ط).

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1401 هـ): *الحجة في القراءات السبع*، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة.

الخطيب، عبد اللطيف (2009م): معجم *القراءات* (11ج)، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الثانية.

الدّوسري، إبراهيم بن سعيد بن حمد (2008م): *مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات*، دار الحضارة، الرياض، الطبعة الأولى.

الرّازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (1999م): *مختار الصحاح*، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت، الطبعة الخامسة.

الرّازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن (1420هـ): *مفاتيح الغيب " التفسير الكبير"* (32ج)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

الرّضي، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (1975م): *شرح شافية ابن الحاجب* (4ج)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت،(د.ط).

الزّبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق (د. ت): *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية (د. م)، (د. ط).

الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد (1998م): *أساس البلاغة* (2ج)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن ابن محمد (د. ت): *حجة القراءات*، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، (د. م)، (د. ط).

السّمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (د. ت): *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (11ج)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د. ط).

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988م)، *الكتاب* (4ج)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.

السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د. ت): *الإتباع*، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1974م): *الإتقان في علوم القرآن* (4ج)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(د. م)، (د. ط).

السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1998م): *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* (2ج)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د. ت): *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (3ج)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ط).

الشّاطبي، أبو محمد القاسم بن فِيرُّه بن خلف (2005م): *متن الشاطبية "حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع"*، تحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية،(د. م)، الطبعة الرابعة.

أبو شامه، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل (د. ت): *إبراز المعاني من حرز الأماني*، دار الكتب العلمية، (د. م)، (د. ط).

الشّريف، جمال الشرف أبو البركات عمر بن إبراهيم (1423هـ): *كتاب البيان في شرح اللمع لابن جنّي*، تحقيق: علاء الدين حموية، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى.

شهاب الدّين، أحمد ابن محمد (د. ت): *حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي*، المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي (8ج)، دار صادر، بيروت،(د. ط).

الشّوكاني، محمد بن علي (1414هـ): *فتح القدير* (6ج)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى.

صديق خان، أبو الطيّب محمد صديق خان بن حسن (1992م): *فتح البيان في مقاصد القرآن* (15ج)، عني بطبعه وقدم له وراجعه: عبد الله بن إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (د. ط).

الصّغاني، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن (د. ت): *العباب الزاخر واللباب الفاخر*، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد،(د. م)،(د. ط).

الطّيار، مساعد بن سليمان بن ناصر(1429هـ): *المحرر في علوم القرآن*، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، الطبعة الثانية.

الطّيار: مساعد بن سليمان بن ناصر(1431هـ): *وقوف القرآن وأثرها في التفسير*، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة،(د. ط).

أبو الطيّب، عبد الواحد بن علي الحلبي (1961م): *الإتباع*، تحقيق: عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ط).

ابن عطيّة، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت 542هـ): *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*(6ج)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1992م): *إعراب القراءات السبع وعللها* (ج2)، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.

العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1996م): *إعراب القراءات الشواذ* (ج2)، تحقيق: محمد السيّد أحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.

العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (د. ت): *التبيان في إعراب القرآن*، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. م)، (د. ط).

العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1995م): *اللباب في علل البناء والإعراب* (2ج)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى.

أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم (د. ت): *الإتباع*، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ط).

أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم (1926م): *الأمالي* (4ج)، محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية.

أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد (1990م): *التعليقة على كتاب سيبويه* (6ج)، تحقيق: عوض بن محمد القوزي، الطبعة الأولى.

أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد (1993م): *الحجة للقراء السبعة* (7ج)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجابي، دار المأمون، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى.

أبو عمرو الدّاني، عثمان بن سعيد (1984م): *التيسير في القراءات السبع*، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية.

أبو عمرو الدّاني، عثمان بن سعيد (2007م): *جامع البيان في القراءات السبع* (4ج)، جامعة الشارقة، الامارات، الطبعة الأولى.

أبو عمرو الدّاني، عثمان بن سعيد (2007م): *المكتفى في الوقف والابتدا* ، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، عمان، الطبعة الثانية.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (د. ت): *الإتباع والمزاوجة*، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (1997م): *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها* ، محمد علي بيضون، (د. م)، الطبعة الأولى.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (1979): معجم *مقاييس اللغة* (6ج). تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (د. م)، (د. ط).

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخَلِيل بن أحمد (د. ت): *العين* (8ج)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،(د. م)، (د. ط).

الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (1426هـ): *القاموس المحيط*، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثامنة.

الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي (د. ت): *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير* (2ج)، المكتبة العلمية، بيروت، (د. ط).

القارئ، عبد العزيز بن عبد الفتاح(د. ت): *قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم ابن أبي النجود*، مؤسسة الرسالة،(د. م)،(د. ط).

القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني (1992م): *الوافي في شرح الشاطبيّة في القراءات السبع*، مكتبة السوادي،(د. م)، الطبعة الرابعة.

القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (1964م): *الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي* (20ج)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (د. ت): *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت،(د. ط).

لقريز، محمد: *معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه دراسة وتحقيق*، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، باتنة، الجزائر.

المارغني، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان (د. ت): *دليل الحيران على مورد الظمآن*، دار الحديث، القاهرة، (د. ط).

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (1967م)، *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، (د. م)، (د. ط).

محيسن: محمد محمد سالم (1997م): *الهادي شرح طيبة النشر* (3ج)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (2008م): *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك* (3ج)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، (د. م)، الطبعة الأولى.

المرصفي، عبد الفتاح السيد العجمي(1421هـ): *هداية القاري إلى تجويد كلام الباري* (2ج)، دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى.

المسئول، عبد العلي (2007م): معجم *مصطلحات علم القراءات القرآنية* (1ج)، دار السلام، (د.م)، الطبعة الأولى.

المقروش، المختار المشري (د. ت): *كيف تقرأ القرآن الكريم برواية الإمام قالون عن نافع المدني*، فاليتا، مالطا، (د.ط).

مكّي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (د. ت): *الإبانة عن معاني القراءات*، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة، مصر ، (د. ط).

مكّي: أبو محمد مكّي بن أبي طالب (1405هـ)، *مشكل إعراب القرآن* (2ج)، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية.

ابن منظور: محمد بن مكرم بن على (1414هـ): *لسان العرب* (15ج)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة.

النّحاس، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (1421هـ): *إعراب القرآن* (5ج)، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

نصر، عطية قابل (د. ت): *غاية المريد في علم التجويد*، القاهرة، الطبعة السابعة.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (1430هـ): *التفسير البسيط* (25ج)، أصل تحقيقه: في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (2001م): *شرح المفصل للزمخشري* (6ج)، قدم له: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.